دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية

تاريخ استلام المقال: 2014/06/12 تاريخ قبول المقال للنشر 2017/11/16

د. يوسف أزروال استاذ محاضر ب
جامعة الشيخ العربي التبسي–تبسة
هاتف: 0661346765
البريد الالكتروني: youcefazeroual@yahoo.fr

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى توضيح دور الحزب باعتباره أداة من أدوات التنمية السياسية تقاس فاعليته على أساس مدى قدرته على النهوض بالوظائف المنوطة به من قبيل التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة وغيرها، حيث يتولى العديد من الوظائف في الدول الديمقراطية ، من خلال قيامه بدور فاعل في مجال التنشئة السياسية، والتي عبرها يمكن تحقيق نوع من الإشباع للمواطنين سواء بالقيم أو الإيديولوجيات السائدة ذات الطابع السياسي، وذلك طبعا باستخدامه لوسائل عدة، منها الاجتماعات والدورات، والمؤتمرات الحزبية، ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، عملية التنمية السياسية، مؤشرات التنمية السياسية.

Abstract:

This article aims to clarify how the role of the party as a tool of political development is measured by its effectiveness on the basis of its ability to fulfill the functions entrusted to him, such as the expression of interest, pooling of interests, and political socialization, and political communication participation. The party assumes many of the functions in the democratic countries through its role as an actor in the field of political socialization.

Keywords: political parties, political development process, political development indicators.

مقدمة:

يعتبر الحزب أحد المكونات الأساسية في العملية السياسية، حيث لا تنعدم ضرورة وجوده بشكل أو بآخر في أغلب الدول، باعتباره يمثل معامل ارتباط قوي بين النظم السياسية الحديثة وعملية التنمية بمختلف صيغها، لاسيما منها التنمية السياسية، وهذا كله في إطار السياق السياسي الكلي للمجتمع، كما يعد الحزب أداة من أدوات التنمية السياسية تقاس فاعليته على أساس مدى قدرته على النهوض بالوظائف المنوطة به من قبيل التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة وغيرها، حيث يتولى العديد من الوظائف في الدول الديمقراطية، من خلال قيامه بدور فاعل في مجال التنشئة السياسية، والتي عبرها يمكن تحقيق نوع من الإشباعات للمواطنين سواء بالقيم أو الإيديولوجيات السائدة ذات الطابع السياسي، وذلك طبعا باستخدامه لوسائل عدة، منها الاجتماعات والدورات، والمؤتمرات الحزبية، ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها.

فأهمية دور الحزب السياسي، حسب ديفيد آبتر *APTER David* في مجال التحديث السياسي والتنمية السياسية لا غبار عليها، لأن الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية مرتبطة ارتباطا تاريخيا وابستمولوجيا بالتحديث. كما تعد الأحزاب–حسب صموئيل هنتنجتون *HUNTINGTUN Samuel* – أكثر المؤسسات التي تستطيع مواجهة المشاكل المرتبطة بالتنمية السياسية كالعنف، الذي يجد جذوره في انتشار الفقر، وفي الطموحات المرتبطة باتساع عملية التعبئة الاجتماعية.

لذلك أسعى عبر صفحات هذه الورقة البحثية إلى تحليل ودراسة تأثير الظاهرة الحزبية في عملية التنمية السياسية، من خلال الإشكالية التالية: **كيف تساهم الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة افترضت ما يلي:

- يرتبط نجاح إدارة عملية التنمية السياسة بالمشاركة الايجابية للأحزاب السياسية.
- تتفق الأحزاب السياسية من حيث الوظائف والآليات وبشكل فعال في إدارة عملية التنمية السياسية.

– **مناهج واقترابات دراسة الموضوع:** لعل الإجابة على إشكالية الورقة تستوجب الاعتماد على مقاربة منهجية تساعدنا في تحليل دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية، انطلاقا من اعتمادنا على أدوات منهجية تتضمن **أولا، المنهج الوصفي؛** حيث أحاول من خلال استخدامه شرح أهم المفاهيم والتصورات التي وردت في مجال التعريف بالأحزاب السياسية وتصنيفاتها وشرح أهم المقاربات المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الديمقراطية. **ثانيا، الاقتراب النسقي؛** والذي يعد من أهم الاقترابات المعتمدة في دراسة الظواهر السياسية في ظل الأنظمة السياسية المفتوحة لأي ظاهرة في تعاطيها مع متغيرات البيئة المحيطة بها، عبر كل من المدخلات والمخرجات وعملية التحويل والتغذية العكسية[1]، ويتضح استخدام الاقتراب النسقي في هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على أهم مدخلات الأحزاب السياسية في إطار تفاعلها مع مختلف مؤشرات التنمية السياسية. **ثالثا، الاقتراب البنائي الوظيفي؛** ظهر الاقتراب البنائي– الوظيفي صياغة وتطبيقاً في علم السياسة على يد غابريال ألموند *GABRIEL Almond*، فقد حاول

[1] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية**.(دمشق: دار الفكر،2000)، ص 185.

بناء نظرية وظيفية للنظم السياسية، وطبقوها في كتاب على المناطق المتنامية وفي آخر على مجموعة كبيرة من النظم من قبيل الدليل والتوضيح، وقد طرح ألموند تصوره للاقتراب البنائي الوظيفي، وكان ذلك عبر طرحه ثلاثة مشروعات وظيفية[1] تكمل كل منهما الآخر وتتفاعل فيما بينهما مكملة نسق متكامل للمنهج البنائي الوظيفي.[2] ويتجلى استخدام الاقتراب البنائي الوظيفي في موضوع المقال من خلال اعتبار الأحزاب السياسية كأحد الأبنية المكونة للنظام السياسي تقوم بممارسة وظائف عديدة لاسيما منها القيام بعملية التنمية السياسية عبر مؤشراتها المختلفة. **رابعا، الاقتراب المؤسساتي(القانوني)**؛ حيث يعتمد هذا الاقتراب على مفهوم المؤسسة كوحدة تحليل،[3] وانسجام العملية السياسية ضمن نسق سياسي ومؤسسي متناسق، وقد تم الاعتماد على الاقتراب في دراستنا من خلال اعتبار أن الأحزاب السياسية كأحد المؤسسات التي تعهد إليها عملية التنمية السياسية في إطار قانوني ومؤسسي محددا للوظائف والمهام المسندة إليها كفاعل أساسي في ذلك.

وارتأيت لفحص دور الأحزاب السياسية وتأثيرها في عملية التنمية السياسية أن أتناول المحاور التالية:

---

[1] تتمثل هذه المشاريع الوظيفية في: **ألموند والمشروع الوظيفي الأول:** في عام 1961 نشر كتاب "السياسة في المناطق المختلفة" الذي حرره ألموند بالاشتراك مع جيمس كولمان. وقد افتتح ألموند هذا الكتاب بمقالة شهيرة حاول فيها بناء نظرية وظيفية لعلم السياسة. وتناولت المقالة تحديد عناصر مفهوم النظام السياسي والخصائص المشتركة للنظم السياسية، ثم وظائف النظم السياسية. **ألموند والمشروع الوظيفي الثاني:** حاول ألموند تعديل الاطار الأصلي المذكور آنفا ليصبح أكثر ملائمة في دراسة النظم السياسية والتغير السياسي. وبدأ محاولته هذه في مقال بعنوان "منهج تنموي للنظم السياسية" ثم طور أفكاره وعرضها بالتفصيل في الكتاب الموسوم "السياسة المقارنة: نحو منهج تنموي" الذي أعده بالاشتراك مع بنجام باول. **ألموند والمشروع الوظيفي الثالث:** في كتاب نشر في النصف الثاني من القرن الماضي بعنوان "السياسة المقارنة، النظام، العملية السياسية" قدم ألموند بالاشتراك مع باول إطار وظيفيا للنظام السياسي يختلف بعض الشيء عن النموذجين السابقين. هذا النموذج الجديد يتحدث عن مدخلات النظام، ومخرجاته ووظائفه.

[2] محمد عطية، "قضايا نظرية: عن تطور المنهج البنائي الوظيفي". أنظر الرابط الالكتروني: http://fekr-online.com/index.php/article

[3] ملحم قربان، **المنهجية والسياسة.**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص ص219-221.

أولا- الإطار المفهومي للحزب السياسي

1-الحزب السياسي (المفهوم، العناصر والأصناف).

2- المقاربات المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية.

ثانيا- تحليل تأثير الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية.

أولا- الإطار المفهومي للحزب السياسي

1-الحزب السياسي (المفهوم، العناصر والأصناف).

أ-الحزب في لغة العرب:

قال صاحب اللسان: الحِزْبُ : جماعة الناس، والجمع: أحزاب. والأحزاب: جنود الكفار. تألَّبوا وتظاهروا على حزب النبي – صلى الله عليه وسلم. وحِزْبُ الرجل: أَصْحابُه وجُنْدُه الذين على رأْيِه، والجَمْعُ كالجمع ...وكل قوم تَشاكَلَتْ قُلُوبهُم وأَعْمالُهم فهم أَحْزابٌ، وإِن لم يَلقَ بعضُهم بَعْضًا؛ بمنزلة عادٍ وَثُمودَ وفِرعَوْنَ أُولئك الأَحزابُ[1]. والحِزْبُ: الصِّنْفُ من الناس. قال ابن الأَعرابي: الحِزْب الجَماعةُ. والحِزْبُ: الطَّائفةُ، والأَحْزابُ: الطَّوائفُ التي تَجتمع على مُحارَبة الأَنبِياء –عليهم السلام– وفي الحديث ذِكْرُ يوم الأَحزاب وهو غَزْوةُ الخَنْدَقِ: و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون :[53] : كلُّ طائفةٍ هَواهُم واحدٌ. وحازَبَ القومُ وتَحَزَّبُوا: تَجَمَّعوا وصارُوا أَحْزابًا، وحَزَّبَهم: جعلَهم كذلك، وحَزَّبَ فُلانٌ أَحْزابً: أَي جَمَعَهُم، وقال رُؤْبة: **لَقَدْ وَجَدْتُ مُصْعَبًا مُسْتَصْعَبا حِينَ رَمَى الأَحْزابَ والمُحَزِّبا,** وفي حديث الإفك: وطفِقت حمنة تحازب لها؛ أَي تَتَعَصَّبُ وتَسْعَى سَعْيَ جَماعَتِها الذين يَتَحَزَّبُونَ لها ...وتَحازَبُوا: مالأَ بعضُهم بعضًا؛ فصاروا أَحزابًا. وحَزَبه أَمر: أَي أَصابَه ...وحَزَبَه الأَمرُ يَحْزُبه حَزْبًا: نابَه واشتد عليه، وقيل: ضَغَطَه[2].

[1] ابن منظور. **لسان العرب**.المجلد الأول. (القاهرة: دار المعارف)، ص853

[2] المرجع نفسه،ص854.

ب-الحزب اصطلاحا: إن الحزب السياسي عبارة عن ظاهرة مركبة، لذلك يرى فقهاء السياسة أنه من الصعب أن نحدد تعريفا موحدا للأحزاب السياسية؛ فيوجد من يرى أولا بأنها تقوم على الرابطة التنظيمية، كما يوجد تيار ثاني يعرفها من الزاوية الإيديولوجية، وثالث يرى بأن الأحزاب السياسية تعرف من خلال وظيفتها. وسنتناول كل عنصر كما يلي بالتفصيل.

-الدلالة التنظيمية للظاهرة الحزبية: إن البحوث التي تناولت دراسة الظاهرة الحزبية باعتبارها تنظيما، استندت في ذلك إلى أن الظاهرة الحزبية ظهرت من أجل تنظيم وإدارة العملية الانتخابية، وكذلك تعبئة الناخبين وتعريفهم بمرشحيهم، وذلك من خلال عنصر التنظيم.

ومن الفقهاء الذين تناولوا ظاهرة الأحزاب السياسية من زاوية تنظيمية نجد الفقيه *Maurice DUVERGET* الذي عرف الأحزاب السياسية بأنها " الحزب ليس جماعة واحدة ولكن عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة، كاللجان الحزبية، المندوبيات، وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة ، يقوم على أساس تدرجي هرمي"[1]. ويصف دوفرجيه " أن مناضلي الحزب يتولون توجيه أعضائه، والأعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدي الحزب، وهؤلاء الأخيرون يعملون على توجيه الناخبين، وبذلك نرى التنظيم الحزبي يقوم على أساس التدرج بين جماعاته المختلفة لأن درجة المشاركة في التنظيم واحدة بالنسبة للكافة "[2].

كما يؤكد من جهة أخرى ماكس فيبر *Max WEBER* على أن اصطلاح الحزب " يدل على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من

[1] Maurice DUVERGET, **Les parties politiques**. Paris : librairies Armond Colin1981.p,178.
[2] نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. (الكويت: دار الفكر العربي،1982).ص73.

أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء"[1]. ويأخذ الحزب حسب كاي لاوسون معنى " تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر(انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب أو قطاع من الممثلين محددين من ذلك التنظيم للممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان تلك القوة التي سوف تمارس بالنيابة عن الشعب"[2].

إن النظرة التنظيمية تعد أساسية وضرورية في تأسيس الظاهرة الحزبية نظرا لكونها تعبر عن أهمية الحزب، وكذلك التنظيم هو الذي يمكن الحزب من تحقيق ما حدده من أهداف، غير أن الدلالة التنظيمية للحزب يعاب عليها نوعا من القصور المفهوماتي واعتمادها التنظيم عنصر وحيد وأوحد في تعريف الحزب، لأن الحزب أكثر تأثرا بالظروف التي يمارس فيها نشاطه ولأنه توجد وجهات نظر تختلف عن الدلالة التنظيمية، وذلك راجع إلى المستويات التنظيمية المكونة للحزب من المستويات المركزية إلى المستويات المحلية. ويبقى التنظيم أساسيا في تشكيل الظاهرة الحزبية، لكن هذا الإطار لا يكفي من أجل تحديد تعريف شامل للحزب السياسي، لأنه توجد عدة عناصر تساهم في تكوين البنية المعرفية للحزب كالإيديولوجية والوظيفة ما سنتناوله في العناصر الموالية.

الدلالة الإيديولوجية للحزب السياسي: إذا كانت الدلالة التنظيمية تعرف الحزب السياسي من خلال الرابطة التنظيمية، فإن النظرة الإيديولوجية للحزب السياسي تنطلق أساسا في تعريفها للحزب السياسي من المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب، لذلك نجد *E.Burk* يعرف الحزب بأنه " مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن، عن طريق

[1] Max WEBER, the theory of social and economic organization. New York: the free press,1947.p,407.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1987).ص17.

تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها. ذلك أن الفيلسوف ينظر إلى السلطة نظرة مجردة، بينما السياسي الذي هو أيضا فيلسوف، ولكن يخوض تجربة عملية، يحاول إيجاد السبل الكفيلة بوضع أهدافه موضع التنفيذ"[1].

وفي تعريف آخر للحزب السياسي من زاوية إيديولوجية هو " هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يوافقون عليه "[2]. والحزب هو "منظمة تعمل في خدمة فكرة ما[3]. و حسب لينين فإن " دون برنامج لا يمكن للحزب أن يقوم باعتباره تنظيما سياسيا قادرا على المحافظة على خطه العام في كل مرة تجد فيها ظروف غير متوقعة. فدون وضع سياسة محددة للعمل على تنفيذ أهداف الحزب لا يمكن القول أننا بصدد تنظيم سياسي فعال، وإنما يمكن اعتبار هذا الجمع من الأفراد هو جمع من الفقهاء والمنظرين "[4].

إن إيديولوجية الحزب والأهداف التي يعتنقها أمر مهم للغاية، فتعد أحد مكوناته الأساسية، إذ تساعد على تحديد توجهات الحزب واتجاهه السياسي. غير أنه لا يمكن اقتصار تعريف الحزب بناء على الإيديولوجية المنتهجة وحدها، نظرا لوجود عناصر أخرى تساهم في تكوين الحزب كالتنظيم والوظيفة، فلا يمكن أن يعبر هذا التعريف عن كل الأحزاب في نشأتها وتطورها، فالواقع الحزبي أثبت وجود أحزاب لا تعتنق أي إيديولوجية كما أنه توجد أحزاب تتخلى عن عقيدتها الحزبية تحت ضغط الظروف والمتغيرات المحيطة بها؛ أي أن هذه الأحزاب تتمتع بالمرونة وإمكانية التراجع عن خطها العقدي وتطويعه، قصد مواجهة الظروف والاعتبارات العملية عبر المديين القصير والطويل.

---

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص76.

[2] عبد الرحمان أحمد حسن المختار. "التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية".رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،2007. ص44.

[3] Jean GIQUEL, **Droit constitutionnel et institutions politiques**. Paris: Montchrestien,1987.p163.

[4] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص76.

الدلالة الوظيفية: يقصد بالدلالة الوظيفية في تعريف الحزب بأنها تعنى بربط البنية المفاهيمية للحزب بالنظر إلى الوظائف التي يقوم بها لا سيما منها وظيفة تولي الحكم، فالمفكر *R.Aron* يعرفه " بأنه تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها" [1].

ويعرف الحزب وظيفيا أيضا حسب كل من كولمن و روزبرج بأنه " اتحادات منظمة رسميا ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول أو الحفاظ على السيطرة الشرعية سواء بشكل منفرد، أو بالتآلف أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة"[2].

ويشير في السياق نفسه *A.Bouns* بأن الحزب " مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم"[3]. ويؤكد من جهة أخرى الكاتب *Schattschneider* أن الحزب " بالدرجة الأولى هو محاولة منظمة للوصول إلى الحكم، بحيث لا يمكن تعريف الحزب دون الالتفات إلى هذا العامل، فهذا العامل هو القاسم المشترك بين جميع الأحزاب"[4].

بالرغم من أن الحزب يعرف من خلال الوظيفة التي يقوم بها، والمتمثلة في وظيفة تولي الحكم، فإنه توجد وظائف أخرى يتولاها لا تقل أهمية عن ذلك، باعتباره وسيطا بين المجتمع والسلطة. فيعمل على تكوين الرأي العام وتنظيم الحملات الانتخابية، فضلا عن توجيه وتنظيم المعارضة وممارسة الضغوط

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص78.
[2] أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق،ص18.
[3] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص79.
[4] المرجع نفسه.

على الحكومة، وكذا العمل على تعبئة أعضاء الحزب ومؤيديه وتكوينهم إيديولوجيا [1].

يبدو من خلال التعريفات المتباينة حول الظاهرة الحزبية، أنها تخندقت في زوايا ضيقة للظاهرة قيد الدراسة، فهي في مجملها على الرغم من أهميتها في تعريف الحزب، تعبر بشكل قطعي عن كل مرحلة من مراحل من تطور الأحزاب السياسية، لذلك من الصعب حسب *G.Burdeau* وضع تعريف دقيق للظاهرة الأحزاب، دون أن نحدد مقدما الزمن والوسط السياسي والاجتماعي اللذين نتناول من خلالهما تعريف الحزب". فالصعوبة التي قامت في وجه كل محاولة لتعريف الأحزاب، ليست فقط النظر إلى جانب من جوانب الحزب المميزة، دون الجوانب الأخرى ولكن أيضا النظر إلى الأحزاب نظرة قاصرة على مرحلة من مراحل تطورها.

الأمر الذي يفرض وجوب النظر إلى في جميع الخصائص المشتركة للأحزاب، ولعل تعريف *G.Burdeau* للأحزاب يعد شاملا لأغلب الخصائص المشتركة للظاهرة الحزبية، حيث يعرف الحزب بأنه " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، وتدين بنفس الزاوية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد، على ضم أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"[2]. ولهذا فإن الحزب يبرز دوره في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية، بعمله على تكوين الرأي العام وتولي السلطة من خلال الروابط الفكرية والرابطة التنظيمية بين أعضائه، ويتضح أكثر موقعه باعتباره مؤسسة فعالة من بين المؤسسات السياسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظم الديمقراطية.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي.**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**.ط1. (الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004).ص211.
[2] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص82.

ج-عناصر الحزب السياسي: على الرغم من اختلاف آراء الباحثين حول تعرف الحزب، وتضارب أفكارهم حول تصور واحد شامل للبنية المعرفية للظاهرة الحزبية، فإنه يجب أن تتوفر عناصر أساسية لتكوين أي حزب سياسي، وتتمثل في التنظيم، البرنامج، الهدف و الوسيلة.

- **التنظيم:** يقصد بهذا العنصر وجود تنظيم معين، وهيكل إداري، ولجان، وفروع وقيادة الحزب، وشبكة معينة للاتصالات بين مختلف مستويات الحزب من المستويات العليا أو المركزية إلى المستويات الدنيا أو المحلية، وبالعكس. والمهم في هذا وجود تنظيم معين للحزب، ولكن ليس ضروريا أن يتصف هذا التنظيم بالقوة أو فاعلية الاتصالات داخله أو بالانتشار على الصعيدين المركزي أو المحلي. فهناك أحزاب قد تقوم على أحد المستويين دون الآخر ولا ينفي عليها ذلك صفة الحزبية، وفي نفس الوقت قد توجد جماعات مصلحية ذات بنيان تنظيمي مركزي ومحلي دون أن يضفي عليها ذلك صفة الحزب السياسي[1].

- **البرنامج:** يفترض وجود برنامج سياسي يطرحه كل حزب على المواطنين لكسب تأييدهم وإقناعهم بخطه السياسي، ويوضح في هذا البرنامج اتجاهه السياسي، وتصوراته لأساليب مواجهة المشكلات العامة الداخلية منها والخارجية، كما يفترض وجوب تميز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب الأخرى [2]، لأن عدم وضوح برامج الأحزاب وتميزها بالغموض يجعلها غير متواكبة مع متغيرات البيئة السياسية والاجتماعية القائمة، منها بالمقابل وضوح البرنامج والعقيدة الحزبية تساعد الحزب على التكيف مع السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمع، وبالتالي نجد البيئة الملائمة للانتشار وكسب تأييد

[1] أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مدخل إلى علم السياسة**.ط1. (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2010).ص199.
[2] المرجع نفسه،ص200.

الجماهير من خلال عملية التكيف وصياغة برنامجها بناء على المتطلبات المجتمعية.

– **الهدف:** يعد عنصر الهدف أحد المقومات الأساسي التي تميز الحزب عن باقي التنظيمات الأخرى، فالهدف الأساسي للحزب هو الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، والتداول عليها عن طريق الانتخابات خاصة في الأنظمة الديمقراطية، ويعمل على وضع برنامجه موضع التنفيذ، وذلك من خلال ترجمة مبادئه وأهدافه في شكل سياسات تسعى بدورها إلى حل مشكلات المجتمع وتحقيق المصلحة العامة، ومن ثم تعتبر قدرة أي حزب على التصدي لمشكلات الحياة اليومية للمواطنين مقياسا عمليا لقدرته على الاستمرار في السلطة[1]. ويبقى الحزب السياسي يتميز عن باقي التنظيمات السياسية بأنه التنظيم الوحيد الذي يسعى لتحقيق هدف الوصول إلى السلطة، على اعتبار الجماعات الأخرى تمتلك وسائل التأثير في السلطة وفي عملية صنع القرار وكذلك اقتصارها على المرشحين في الانتخابات العامة.

د– تصنيف الأحزاب السياسية وخصائصها: هناك العديد من المعايير المعتمدة في تصنيف الأحزاب السياسية، والمتعلقة أساسا حسب موريس دوفرجيه بالهيكل التنظيمي، وطبيعة الاشتراك وعدد الأصوات المحصل عليها داخل البرلمان، فضلا عن التصنيفات الأخرى التي أضافها الفقه السياسي، والتي سنوضحها في الجدول:

[1] مريم احمد مصطفى، **الأحزاب السياسية والتنمية في مصر**، (الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1990).ص27.

جدول يوضح أصناف الأحزاب السياسية وخصائصها

المعيار	الصنف	الخصائص
الهيكل التنظيمي	أحزاب الأطر	- تعتمد في تكوينها العضوي على نوعية الأعضاء ولا تهتم بالكم العضوي. - تتميز بهشاشة الانضباط والمرونة وفقدان الصلة بالناخبين. - أمثلة: الحزب الراديكالي في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة. وحزبي الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية في لبنان الذين بلغ نشاطهما السياسي أوجه في الأربعينات والخمسينات. كما يمكن إدراج الأحزاب في الولايات المتحدة الأميركية في عداد أحزاب الكوادر
	أحزاب الجماهير	- تهتم بتوسيع القاعدة النضالية من خلال الكم والكيف، وينتسب إليها عن طريق دفع الاشتراك الشهري فقط.– تكون أكثر قربا من المجتمع والشعب (الأحزاب الاشتراكية) - أمثلة: الحزب الشيوعي الصيني ففي عام 1981، بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي /14/ مليونا وخمسماية ألف من أصل 242 مليون مواطن سوفياتي وبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني،عام 1965، /18/ مليوناً، أي ما نسبته 1.25 بالمئة من مجموع سكان الصين.
طبيعة الاشتراك	أحزاب مباشرة	- طريق الانضمام إليها من خلال التوقيع على عريضة ودفع الاشتراك الشهري. - الحضور المنتظم لاجتماعات نشاطات الحزب.
	أحزاب غير مباشرة	- تتميز بالانضمام الجماعي من خلال النقابات والتعاونيات. - تعتمد على التأييد غير المباشر من طرف الجمعيات والنقابات.
عدد الأصوات	أحزاب ذات أغلبية	- يتميز بكونه حزب حاصل على أغلبية مطلقة داخل البرلمان، ودوره الطليعي في النظام.
	أحزاب كبيرة	- لا تتمتع بأغلبية داخل البرلمان، تمارس الحكم في ظل حكومة إئتلافية، والسيطرة على الوظائف.
	أحزاب صغيرة	- تتميز بأدائها لدور ثانوي في الحياة السياسية سواء داخل زمرة الحكم أو خارج المعارضة.
الإيديولوجية	أحزاب إيديولوجية	- تمتلك إطارا فكريا وبرنامجا واضحا في سياق سياسي واجتماعي وثقافي متكامل.
	أحزاب غ إيديولوجية	- أحزاب لا تمتلك إيديولوجية معينة، وتعتمد على المعالجة والتعامل المؤقت مع القضايا.
الولاء	أحزاب الأشخاص	- الأحزاب يكون فيها الولاء للأشخاص والقائد الحزبي.
	أحزاب البرامج	- يكون الولاء للبرامج والأفكار وليس للأشخاص.

درجة الاستيعاب	أحزاب شاملة	- شمولية الوعاء الانتخابي لكل مواطني الدولة. - تسعى إلى كسب أصوات القاعدة الانتخابية.
	أحزاب طائفية	- تسعى إلى كسب أنصار فئة محددة أو عقيدة ما تتبنى مصالح أفرادها.
المرونة	أحزاب مرنة	- تتميز بالاستقلالية والمرونة في التصويت والرأي.
	أحزاب جامدة	- أحزاب تفرض الدقة في التنظيم والانضباط على أعضائها ووزاراتها.
درجة الديمقراطية	أحزاب ديمقراطية	- تتميز في الديمقراطية في انتخاب قادتها عن طريق الاقتراع والتصويت على برامجها.
	أحزاب استبدادية	- يختار فيها القادة عن طريق التعيين من خلال اللجنة المركزية للحزب و انفراد أعضائها بوضع برامج الحزب.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مدخل إلى علم السياسة**.ط1.الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2010

ياسين ربوح.**الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم**.الجزائر:دار بلقيس،2010. وكتاب: أسامة الغزالي حرب.**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**.الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.1987

2- المقاربات المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية.

إن نشأة الظاهرة الحزبية ارتبطت تاريخيا وابستيمولوجيا بالعديد من المقاربات، التي من أبرزها المقاربة المؤسسية، حيث تنطبق هذه الأخيرة على نشأة الأحزاب السياسية في الدول الغربية (العالم المتقدم خصوصا)، وكذلك المقاربة التاريخية- التنموية المتطابقة مع نشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث أو الدول النامية.

فكيف برزت الظاهرة الحزبية في الدول الغربية؟ وكيف تناولت المقاربات التفسيرية لنشأة الطاهرة الحزبية في العالم الثالث أول الدول النامية؟

أ-المقاربة المؤسسية: تفسر المقاربة المؤسسة نشأة الظاهرة الحزبية داخل النسق المؤسساتي البرلماني، أي المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية، وأحزاب نشأت خارج السياق البرلماني.

- **المجموعات البرلمانية:** إن ظهور المجموعات البرلمانية كان سابقا للجان الانتخابية فمع بداية الأمر انتظمت جماعات من النواب داخل البرلمان في

شكل كتل برلمانية منظمة، ينتمي نوابها إلى منطقة جغرافية واحدة (الجوار الجغرافي) أو الرغبة في الدفاع عن المصالح المهنية، الأمر الذي أدى إلى تبلور رؤية سياسية موحدة لكل مجموعة. وإلى جانب العوامل الإقليمية والإيديولوجية لعب عامل المصلحة دورا هاما في تكوين المجموعات البرلمانية، فبعض هذه الجماعات اتخذت في نشأتها مظهرا نقابيا، يهدف إلى الدفاع عن أعضاء الجماعة والعمل على وجه الخصوص على إعادة انتخابهم خصوصا في النظم التي تتطلب عملية الانتخاب فيها "مجهودا جماعيا"، وعلى الأخص في بلاد الانتخابات بالقائمة والتمثيل السياسي. لذلك نجد بعض البلدان كسويسرا أن تكوين الجماعات البرلمانية، ارتبط بظهور نظام التمثيل النسبي، وقد تتمثل تلك المصلحة التي تدعو إلى التجمع في الحصول على منصب وزاري [1].

– **اللجان الانتخابية:** إن اللجان الانتخابية تشكلت من أجل تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيههم نحو مرشح معين وقد ارتبط تطور اللجان الانتخابية بالتوسع في حق الاقتراع العام والتصويت في الانتخابات، وزيادة حجم الهيئة الناخبة، الأمر الذي دفع إلى تكوين لجان حزبية محلية لاستقطاب أصوات الناخبين مما أدى في النهاية إلى ظهور الأحزاب السياسية الغربية[2].

– **أحزاب نشأت خارج سياق البرلمان:** إن الأحزاب ذات النشأة الخارجية يطلق عليها هذا التعبير، نظرا لأن الحزب أو أغلب هيئاته تكونت بمعرفة هيئة قائمة تمارس نشاطها بعيدا عن الانتخابات والبرلمان[3]. فالعديد من الأحزاب تكونت بفضل جماعات وهيئات خارجية على هذا النحو، مثلا ودور النقابات في خلق الأحزاب الاشتراكية، مثلا حزب العمال البريطاني الذي تشكل بناء على القرار

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ص19-20.
[2] أحمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق،ص201

[3] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص 29.

الصادر من الجمعية العمومية للنقابات البريطانية. وينبغي في ذات السياق الإشارة إلى دور الجمعيات والتعاونيات الفلاحية والهيئات المهنية الزراعية في نشأة الأحزاب الفلاحية خاصة في الدول الاسكندينافية. كما عرف القرن الثامن عشر ظهور العديد من الأحزاب ذات النشأة الخارجية، مثل تأثير الجمعيات الفكرية والاتحادات الطلابية والجمعيات الدينية وجمعيات قدماء المحاربين، وكذلك دور الجماعات المحظورة والجماعات السرية في تكوين الأحزاب السياسية.

ومن خلال ما قدم حول نشأة الأحزاب السياسية في العالم الغربي، نجد أنها لا تنطبق ولا تفسر نشأتها إلا في الدول الغربية على حدا، الأمر الذي يجعلها مفيدة في تفسير ظروف وعوامل بروزها في بقية العالم، لاسيما الدول النامية، فكثير من الأحزاب ظهرت في دول أمريكا اللاتينية من أجل مواجهة احتكار السلطة من جانب النخب العسكرية والنخب الإقطاعية. وما يعرف بالأزمات التنموية التي يعيشها النظام وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

ب- المقاربة التاريخية-التنموية:

- **المقاربة التاريخية:** لقد عمل كل من جوزيف لابالومبار *Joseph LAPALOMPARA* على الربط بين أزمات التنمية (الشرعية، التكامل،المشاركة) وبين ظروف نشأة الأحزاب السياسية، فالأحزاب نشأت نتيجة لهذه الأزمات المفتعلة من طرف الاستعمار، حيث عملت النخب السياسية على مواجهتها عبر تكوين الأحزاب السياسية أثناء مراحل لم يكن فيها وجود للمؤسسات البرلمانية.

أزمة الشرعية: يقصد بأزمة الشرعية عدم تقبل جماعات معينة في المجتمع لحق السلطة الحاكمة في الحكم، نتيجة عجز هذه السلطة ومؤسساتها عن الاستجابة لمطالب هذه الجماعات، مما قد يدفع بالأخيرة إلى إنشاء أحزاب تعبر

عن مطالبها وتسعى إلى تحقيقها سواء من خلال الضغط على هذه السلطة لتطوير مؤسستها النيابية والسياسية القائمة لتصبح أكثر فاعلية في تحقيق هذه المطالب أومن خلال العمل على الإطاحة بهذه السلطة ومؤسساتها ونظامها من أجل بناء نظام جديد[1].

أزمة المشاركة: ترتبط أزمة المشاركة إلى حد بعيد بأزمة الشرعية وكذلك بأزمة التوزيع. وتعني أنه مع شعور القوى والجماعات الاجتماعية الجديدة كالعمال والمهنيين والمثقفين وغيرهم ممن تفرزهم التغيرات الاجتماعية الاقتصادية كالتصنيع والتعليم والتحضر، بأن النظام السياسي القائم عاجز عن توفير القنوات اللازمة لمشاركتها في العملية السياسية، تنشأ الأحزاب لتوفير هذه القنوات[2].

أزمة التكامل: يقصد بأزمة التكامل انقسام المجتمع بشكل حاد على أسس عرقية أو قبلية أو لغوية أو دينية إلى جماعات أو أقليات مختلفة ومتصارعة، لا يجمعها شعور بالولاء القومي في ظل قوة الولاءات الضيقة المرتبطة بالانتماء إلى هذه الجماعات، لذلك تنشأ الأحزاب في إطار هذه الأزمة من أجل تجاوز فكرة الانقسامات الاجتماعية وتحقيق الولاء الواسع للوطن[3].

-**المقاربة التحديثية:** يحتل الجانب المؤسسي من عملية التحديث جزءا كبيرا من دراسات صموئيل هنتنجتون حول التنمية والتحديث خاصة ما يتعلق بالظاهرة الحزبية في العالم الثالث، فإن ما يتضمنه التحديث من تعبئة اجتماعية مشاركة سياسية، يمكن أن تؤدي ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتمايز البنائي و أنماط الإنجاز والتكامل القومي، وإنما على العكس إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد. ما

[1] أحمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق،ص203
[2] أحمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق،ص204.

لم تتم موازنة و استيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمؤسسات سياسية قوية وفعالة. والأحزاب السياسية تقع على رأس تلك المؤسسات وأكثرها أهمية، و تضحى نشأتها إذا في المجتمعات المتخلفة إحدى ضرورات التحديث. وينطلق هنتنجتون من هذا التحليل ليقرر أن الوسائل المؤسسية الرئيسة لتنظيم اتساع المشاركة السياسية هي الأحزاب السياسية والنظام الحزبي، وإن تقليل احتمال عدم الاستقرار السياسي ينتج عن اتساع الوعي السياسي والانغماس السياسي، يستلزم خلق مؤسسات سياسية حديثة، أي أحزابا في بداية عملية التحديث [1].

-**المقاربة التنموية:** إن المقاربة التنموية تربط بين نشأة الأحزاب السياسية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فقد قدم لابالومبارا و وينر مجموعة افتراضات تسهم في صياغة نظرية تنموية لنشأة الأحزاب السياسية، من خلال اعتبار ظهور قوى سياسية جديدة نتيجة للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، وعلى الخصوص اتساع طبقات المنظمين وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة، وازدياد تدفق المعلومات في السوق الداخلية ونمو التكنولوجيا واتساع شبكات النقل[2].

فالمتتبع للنظريات المفسرة لنشأة الأحزاب في العالم الثالث يرى أنها أكثر واقعية كونها تلاءم واقع وظروف هاته الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة، وإن كانت نظريات أزمات التنمية تفسر نشأة الأحزاب في الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء، فإن ما يعاب عليها هو أن العلاقة بين أزمات التنمية ونشوء الظاهرة الحزبية ليست علاقة كاملة، فوجود تلك الأزمات منذ القدم لم يقترن

[1] أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق،ص ص80-81

[2] ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم**. (الجزائر:دار بلقيس،2010). ص15.

بالضرورة بظهور الأحزاب، كما أن أزمات الشرعية والتكامل والمشاركة رافقه نمو الأحزاب في نظم دون أخرى[1].

ثانيا- تحليل تأثير الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية.

إن أغلب الدراسات التي تناولت الأحزاب والتنمية السياسية تتفق حول وظائف الأحزاب السياسية في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل السياسي، والمساهمة في صنع السياسة العامة لدولة من خلال البرلمان، وكذلك الاتصال السياسي وتجميع المصالح. كما تقوم بوظيفة التجنيد السياسي واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، فضلا عن تنسيق السياسات والبرامج الحكومية. ولعل وظيفة تحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات الاجتماعية والتوفيق بينها عبر إبرام عقد سياسي بين السلطة والمجتمع، وذلك كله في إطار إدارة عملية التنمية السياسية، من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية.

لذلك سوف نبحث في هذا العنصر عن دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية، من خلال مجالاتها المتعددة؛ التنشئة السياسية، إدارة الصراع السياسي، المشاركة السياسية والتكامل القومي.

أ- التنشئة السياسية: يشير مصطلح التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يتم عبرها اكتساب جملة من القيم والمعتقدات والعادات الاجتماعية في بعدها السياسي، كما تتضمن المنظومة القيمية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والوطن في آن واحد، انطلاقا من ذلك يمكن أن نعتبر التنشئة السياسية عملية مستدامة تنسحب على حياة الفرد، فهي تؤدي دور مؤثر في الثقافة السياسية القائمة بالمجتمع، من خلال غرس ثقافة سياسية جدية أو تعديلها وتقويمها[2].

[1] ياسين ربوح، نفس المرجع والصفحة.

[2] صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي: الماهية، المقومات، الفاعلية.** (مصر: المكتب الجامعي الحديث،20067)، ص207.

في هذا الإطار تؤدي الأحزاب السياسية وظيفة متميزة في مجال التنشئة السياسية داخل المجتمعات الآخذة في طريق التحديث، خاصة وأنها تعد أحد الأدوات الرئيسية للتنشئة السياسية أثناء الفترات الأولى للتنمية السياسية، مع العلم أنها من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية للأفراد والفئات، من خلال غرسها لقيم وتصورات تتلاءم مع سياسات النظم القائمة والمنظومة القيمية للعائلة و المدرسة بشكل عام في الدول المتقدمة. لذلك فالأحزاب أثناء اضطلاعها بالدور التنموي، تكون أكثر اهتماما بالتنشئة السياسية لأعضائها من الأحزاب المستقرة في النظم المتقدمة، بالمقابل في الدول النامية يقوم الحزب بمسؤولية عقد اجتماعات أعياد الاستقلال، وينظم الخدمات الاجتماعية لأعضائه، ويساعد على توفير الوظائف، وتقديم الرعاية الطبية، كما أن الحزب هو الذي ينظم برامج التدرب السياسي ويعلم التاريخ القومي أو الطبقي أو الإقليمي[1]. فالأحزاب السياسية تضطلع بدور جوهري مكمل لمختلف أدوار النسق الاجتماعي، لا سيما المؤسسات الاجتماعية (المدرسة، الجامعة والأسرة...) التي تقود عملية التنشئة السياسية وبلورة الثقافة السياسية للأفراد، عبر تثقيف أعضاء المجتمع وإشباعهم بمنظومة متكاملة الوظائف والأهداف تتخذ من العملية السياسية الخلفية السياسية في تكوين المجتمع سياسيا وديمقراطيا[2].

وحسب دراسة قدمها الباحث فتاح كمال بعنوان دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، فإن الأحزاب السياسية تحتل وقعا متميزا من عملية التنشئة السياسية، حيث توصل الباحث من خلال نتائج المسح الاجتماعي الذي قام به الى أن الأحزاب السياسية تقوم بوظيفة الإرشاد السياسي بنسبة 41 بالمئة مقابل العكس السلبي(عدم تمكنها من أداء مهمة التنشئة السياسية)

[1] أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 167.
[2] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص36.

بمعدل 59 بالمئة، فضلا عن تأكيد دور متغير الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية للمواطنين والاهتمام بانشغالاتهم والتي قدرت بـ25 بالمئة في مقابل التصويت سلبا ضد نجاح العملية بـ75 بالمئة. كما أن برامج الأحزاب وسياساتها لم تمنع من توجيه أسهم النقد، حيث تراوحت بين الإقناع بنسبة 24 بالمئة وغير مقنعة بنسبة 76 بالمئة، أما علاقة المصوتين بالأحزاب السياسية وانتماءاتهم تمثل قطيعة واسعة لنشاطها حيث بلغ عدد المقاطعين 02 بالمئة والمناضلين 03 بالمئة وقدر عدد المتعاطفين بـ16 بالمئة وتم التصويت بنسبة 79 بالمئة بالقطيعة الحزبية[1].

ب- إدارة الصراع السياسي: إن قدرة الحزب على إدارة الصراع السياسي في المجتمع تتوقف على المؤشرات التالية[2]:

- عمق الانقسام الاجتماعي السائد في المجتمع وما يرتبط به من انقسام إيديولوجي، فحدة التصدع والانشقاق العقدي تصعد من إمكانية الصراع السلمي والعلني بين الأحزاب، خصوصا إذا اكتسبت هذه التشققات طابعا إيديولوجيا. بالمقابل لا تنفي الانقسامات الاجتماعية الحادة إمكانية قيام حزب سياسي واحد بتوطيد سيطرته على كافة الاتحادات والتجمعات الثانوية القضاء عليها.

- تأثير نوعية القيادات الحزبية باتجاهاتها وكفاءتها وحكمتها في إدارة الصراع السياسي بفعالية، انطلاقا من الخلفية التاريخية والفكرية والخبرة الماضية التي يتمتع بها القادة الحزبيون في التعامل مع صراعات ماضية وكيفية تكييفها مع إدارة الصراع السياسي في الحاضر.

- اتساع قاعدة الحزب: إن تغلغل الحزب إلى المستويات الإقليمية والمحلية، واحتوائه للأقليات العرقية والنخب المنشقة يتيح الإمكانية لتحقيق الإشباع

[1] كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 191-192.

[2] للإطلاع أكثر انظر: أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 168-169.

لجماعات مختلفة، ويوفر فرص حل المنازعات على المستوى الحكومي المحلي أو على مستوى الوحدات المحلية للحزب.

– طبيعة علاقة الأحزاب والنظم الحزبية بالهياكل الحكومية القائمة: أي ما إذا كان الحزب الواحد أو الأحزاب المتعددة تسيطر فعليا على تلك الهياكل الحكومية، مثل البيروقراطية. وما إذا كانت تلك السيطرة تتم بشكل متوازن؛ فعند كون السيطرة ضعيفة للغاية فإنها تؤدي إلى تعثر العملية السياسية بسبب عدم وجود نظام حزبي قادر على ممارسة وظائفه، وبالتالي تؤدي إلى انفصال الأحزاب عن النخبة الحاكمة. وأما إذا كانت السيطرة قوية للغاية أو شديدة فإنه يمكن أن تؤدي إلى حد إعاقة الإدارة الفعالة للصراع السياسي، بسبب الهيمنة على الجهاز البيروقراطي في النظم التنافسية.

ج– المشاركة السياسية: أكد إعلان **الحق في التنمية** الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1986 على أن التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التطور المستدام لضمان الرفاه الاجتماعي للإنسان.[1] انطلاقا من البعد السياسي للتنمية تعد المشاركة السياسية إحدى الملامح الرئيسية لعملية التنمية بشكل كلي، وفي بعدها السياسي على الخصوص. ولا شك في أن الأحزاب السياسية هي التي تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق المشاركة. كما أن ظهور الأحزاب نفسها يمكن أن يزكي لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة والمشاركة فيها، طالما توفر لديهم التوقع والطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم.

في هذا السياق يعرف هربرت ماكلومكي المشاركة السياسية بأنها " جملة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسة العامة وإدارة شؤون المجتمع، وتلك العملية التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية

[1] محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي251(يناير2000)، ص ص102-103.

على كافة المستويات الحكومية القومية والمحلية، بعيدا عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، سواء نجحت في بلوغ أهدافها أم لا"[1]. وقد ذهب الكاتب عبد المنعم المشاط في كتابه التنمية السياسية في العالم الثالث إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء عن طريق التأييد والمساندة أو المعارضة، وتستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات[2].

وحسب كريستوفر أرترتون *CHRISTOPHER Arterton* تتجلى العلاقة بين العلاقة بين الأحزاب السياسية و دورها في المشاركة السياسية على اعتبارها أحد مؤشرات التنمية السياسية في كونها لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات بل تتمثل في جل الأعمال والأنشطة والمساعي التي تتدخل في نطاق مع العملية السياسية الهادفة إلى التأثير في فئة أو طبقة أصحاب النفوذ والسلطة، لاسيما الاتصال مع المسؤولين الحكوميين والمشاركة في دعم الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة فضلا عن الحصول على تأييد مرشح معين، وكذا العمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية والحصول على عضوية التنظيمات السياسية[3].

وفي مؤلف للمفكر صموئيل هنتنجتون نشر سنة 1976 حول المشاركة السياسية في البلاد المتخلفة، اعتبر الأحزاب السياسية إحدى أسس ومنطلقات المشاركة في تلك البلاد، ضمن أسس أخرى مثل الطبقة والجماعة الاجتماعية

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000)، ص32.
[2] عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**.(الإمارات: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988)، ص36.
[3] ثامر محمد كامل، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي251 (2000)، ص117- 118.

والجيرة السكانية والتجمعات الشخصية. كما يشير إلى الاختلاف النسبي لأهمية الأحزاب من منطقة إلى أخرى في العالم الثالث، وأيا كانت أهمية هذا الوزن النسبي للأحزاب فإن في مقدمة أدوارها التي تلعبها، هو ما تقوم به لتحقيق المشاركة للقطاعات الفقيرة في المجتمع إذا كانت تنظيمات واسعة النطاق ذات توجه نحو الطبقات الأدنى.

د- **تكوين النخبة السياسية:** تتفق أغلب الدراسات السياسية وكذلك علم الاجتماع الانتخابي على أن الهدف الأساسي للحزب هو الوصول إلى السلطة والسيطرة على الحكم أو المشاركة فيه، كما انها تعتبر أحد التنظيمات الرئيسية التي تلقن فيها مبادئ الممارسة السياسية وأبجديات الوصول إلى الحكم، كما الأحزاب تقوم بإعداد الأشخاص وتكوينهم سياسيا، وتعمل على هيكلتهم ضمن الفضاء السياسي من خلال ترشيحهم في الاستحقاقات الانتخابية، وكذا مرافقتهم من البداية عبر عملية انتقائية داخليا إلى غاية إقناع مختلف مكونات المجتمع بأن هذا لإطار مناسب سياسيا وأكفأ لتقلد المسؤولية السياسية أمام الهيئة الناخبة[1]، وذلك مرورا بالتدرج في تولي المسؤوليات داخل أجهزة وهياكل الحزب، الأمر الذي يجعل من هذا الأخير مؤسسة داعمة للمواطن في انتقاء من يمثله في مؤسسات الدولة المختلفة[2].

هـ- هيكلة المعارضة وتوجيهها: تتمتع المعارضة بأهمية قصوى في الأنظمة الديمقراطية، فمن خلالها يتمكن الأفراد ومختلف المكونات الاجتماعية إبداء آرائهم المؤيدة المساندة والمعارضة، كذلك يتم ذلك في إطار منظم ومهيكل قانونيا، يرتقي بمفهوم المعارضة ويجعلها جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية الديمقراطية والتعددية، ومهيكلة في تنظيمات سياسية تدعى بالأحزاب، والتي

[1] Jean Baudouin, **Introduction à la science politique**. 3eme édition.(Paris :Dalloz , 1992) ,p72-73.

[2] ثامر محمد كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**.(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص213.

تقوم بدورها في تنظيم المعارضة كسلوك سياسي راقي، والاعتراف بها لكونها تتضمن برامج بديلة لبرامج الأغلبية الحاكمة أو مكملة لها، وفقا للمعارضة البناءة الإيجابية التي تقدم البدائل في الوقت المناسب، على أن تلتزم النخبة الحاكمة بقبول البدائل والاقتراحات المطروحة من قبل المعارضة بما يستجيب ومطالب الرأي العام وذلك باحترام الشرعية المشروعية، وضمان استمرارية ودوام المؤسسات الدستورية[1]. بمعنى آخر إن هيكلة تنظيم المعارضة تتطلب من الحزب ألا يلتزم بالنقد النظري والمجرد فحسب، بل يجب أن يرفق الحلول والبدائل اللازمة في شكل برنامج متكامل قابل للترجمة على الساحة السياسية في حالة وصوله إلى الحك[2].

و-الشرعية السياسية: إن الأحزاب يمكن أن تسهم في حل الشرعية السياسية للنظام، سواء تعلق الأمر بتخطي حالة عدم الاستقرار السياسي المميز للمناطق النامية والمرتبط بالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية أو نتاج نشأة أنظمة سياسية جديدة تنطوي على أنماط جديدة من المشاركة السياسية. وتزداد مشكلة الشرعية تعقيدا جراء عدم التزام المؤسسين الأوائل للأحزاب أنفسهم بالحكم النيابي، لذلك اقترح آبتر عدة جوانب متكاملة لحل أزمة الشرعية السياسية، تتمثل أساسا في نشاط الأحزاب في تعظيم وترقية شرعية النظام خلال حشد التأييد الجماهيري خاصة، ونشاط الأحزاب في مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، التي تجتمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، كما تقوم من أجل تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدد[3].

---

[1] غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر1997- 2007، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، 2012، ص 39.

[2] الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص 256.

[3] أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 173.

ز-التكامل القومي: إن الأحزاب السياسية في أغلب الدول الجديدة، اهتمت بعنصري التكامل القومي من إحكام السيطرة على كافة أرجاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الضيقة، ولذلك برزت الأحزاب السياسية من أجل القضاء على الانقسامات الاجتماعية الحادة القائمة على أسس عرقية أو إقليمية أو لغوية أو دينية[1].

الخاتمة:

في نهاية المقال، وبعد هذا العرض للظاهرة الحزبية من الناحية المعرفية، وكذلك شرح وتفسير أهم المقاربات النظرية المفسرة لنشأتها سواء في العالم المتقدم والعالم المتخلف، فضلا عن تحليل لدور الأحزاب السياسية في مجال التنمية السياسية، فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تفاوت دور وأهمية الأحزاب السياسية من بيئة سياسية الى أخرى، نظرا لاعتبار الحزب امتداد لأجهزة الدولة وأحد أدواتها للتعبئة والتوجيه والسيطرة في بعض الدول، وكذلك يعد المسيطر على مؤسسات الدولة في نماذج أخرى.

- الأحزاب السياسية على الرغم من اختلاف زوايا تعريفها، فإنها لها هدف موحد سواء في الدول الديمقراطية أو الدول غير الديمقراطية يتمثل أساسا في تولي سدة الحكم وممارسة السلطة.

كما تعد أحد قنوات الاتصال السياسي الرئيسة بين المواطن والدولة، من خلال القيام بعملية التعبئة والتجنيد السياسي والاتصال وتجميع مصالح الشعب.

- تؤدي الأحزاب السياسية في تنشئة المواطن من الناحية السياسية، وتعمل على تربيته في اكتساب روح الممارسة السياسية السليمة بقواعدها الديمقراطية، لاسيما منها احترام الرأي الآخر وفتح قنوات الحوار من أجل المصلحة العليا للدولة، الأمر الذي يجعل منها لاعب أساسي ضمن قواعد اللعبة السياسية عند

[1] المرجع نفسه، ص181.

الشروع في صناعة العملية السياسية وإعداد السياسة العامة للدولة في جميع مراحلها.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

-الكتب:

1-ابن منظور. **لسان العرب**.المجلد الأول. (القاهرة: دار المعارف).

2-أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مدخل إلى علم السياسة**.ط1. (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،2010).

3-أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000).

4-أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1987)

5-الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998) .

6-ثامر كامل محمد الخزرجي.**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**.ط1. (الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004).

7-مريم احمد مصطفى، **الأحزاب السياسية والتنمية في مصر**، (الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1990).

8-ملحم قربان، **المنهجية والسياسة**.(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

9-عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**.(الإمارات: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988).

10-ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم**. (الجزائر:دار بلقيس،2010).

11-رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية**.(دمشق: دار الفكر،2000).

12-صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي: الماهية، المقومات، الفاعلية**. (مصر: المكتب الجامعي الحديث،20067).

-مذكرات الماجستير والدكتوراه:

13-عبد الرحمان أحمد حسن المختار. "التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية".رسالة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،2007.

14-غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر1997- 2007، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، 2012،

15-كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012.

-المجلات العلمية:

16-ثامر محمد كامل، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي251** (2000) .

17-محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، **المستقبل العربي251**(يناير 2000)،

18-محمد عطية، "قضايا نظرية: عن تطور المنهج البنائي الوظيفي". أنظر الرابط الالكتروني: http://fekr-online.com/index.php/article

ثانيا- باللغة الأجنبية:

Jean Baudouin, **Introduction à la science politique**. 3eme édition.(Paris :dalloz , 201992.

21Jean GIQUEL, **Droit constitutionnel et institutions politiques**. Paris: Montchrestien,1987.

Maurice DUVERGET, **Les parties politiques**. Paris : librairies armond colin1981.22

23Max WEBER, the theory of social and economic organization. New